الاجتهادية ما ادى اليه رأى المجتهد وتحقيق هذا المقام ان المسئلة الا
جتهادية اما ان لا يكون لله تعالى فيها حكم معين قبل اجتهاد المجتهد او يكون
ثم اما ان لا يكون نصب الله تعالى عليه دليل او يكون وذلك الدليل اما قطعي
او ظني فذهب الى كل احتمال جماعة والمختار ان الحكم معين وعليه دليل
ظني ان وجده المجتهد اصاب وان فقده اخطأ والمجتهد غير مكلف بالاصابة
لفوضه وضعفه فلذلك كان المخطئ معذورا بل ماجورا فالخلاف
على هذا المذهب في ان المخطئ ليس باثم وانما الخلاف في انه مخطئ ابتداء
وانتهاء اى بالنظر الى الدليل والحكم جميعا او اليه ذهب بعض المشايخ
وهو مختار الشيخ ابي منصور رحمه الله وانتهاء فقط اى بالنظر الى
الحكم حيث اخطأ فيه وان اصاب فيه الدليل حيث اقامه على وجهه متحمعا
بشرائطه واركانه فانى بما كلف به من الاعتبار وليس عليه الاصابة
اقامة للجهة القطعية التي مدلولها هو السنة والدليل على ان المجتهد قد يخطأ
في وجوه الاول قوله تعالى فهمناها سليمان والضمير للحكومة او الفتيا
ولو كان كل من الاجتهادين صوابا لما كان لتخصيص سليمان عم بالذكر فائدة
لان كلا منهما قد اصاب الحكم ح وفيه الثاني الاحاديث والآثار الدالة

الدالة على تردد الاجتهاد بين الصواب والخطأ بحيث صارت متواترة
المعنى فوله عم ان اصبت فلك عشر حسنات وان اخطأت فلك حسنة وفي
حديث آخر جعل الله للمصيب اجرين وللمخطئ اجرا واحدا وعن ابن مسعود رضه
ان اصبت فمن الله والا فمني ومن الشيطان وقد اشتهر بخطئة الصحابة
بعضهم بعضا في الاجتهاد ذات الثالث ان القياس مظهر لا مثبت فالذاهب
بالقياس كالمثبت بالنص مفى وقد اجمعوا على ان الحق فيما ثبت بالنص
واحد لا غير الرابع انه لا تفرقة في الفحوى الواردة في شريعة نبينا عم
بين الاشخاص فلو كان كل مجتهد مصيبا لزم اتصاف الفعل الواحد با
لمتنافيين من الحظر والاباحة والصحة والفساد والوجوب وعدمه وتمام
تحقيق هذه الادلة والجواب عن شكوك المخالفين يطلب من كتاب
التلويح في شرح التنقيح وكل البشر افضل من رسل الملائكة وكل الملا
ئكة افضل من عامة البشر وعامة البشر افضل من عامة الملائكة اما تفضيل
كل الملائكة على عامة البشر فبالاجماع بل بالضرورة واما تفضيل كل
البشر على كل الملائكة وعامة البشر على عامة الملائكة فلوجوه الاول
ان الله تعالى امر الملائكة بالسجود لآدم عم على وجه التعظيم والتكريم

Copyright © King Saud University